منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 353، جنيف، 10-20 آذار/ مارس 2025

القسم المؤسسي **INS**

التاريخ: ٥ شباط/ فبراير ٢٠٢٥
الأصل: إنكليزي

البند السابع عشر من جدول الأعمال

تقرير الفريق العامل بشأن العقد الاجتماعي الجديد بالنسبة إلى خطتنا المشتركة

مشروع قرار بشأن مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، لإحالته إلى مؤتمر العمل الدولي في دورته ١١٣ (٢٠٢٥) من أجل اعتماد محتمل

◄ مقدمة

١. بعد الدورة ٣٥٢ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤) لمجلس الإدارة ووفقاً لخارطة الطريق المعتمدة في دورته ٣٥٠ (آذار/ مارس ٢٠٢٤)،[١] عقد الفريق العامل بشأن العقد الاجتماعي الجديد بالنسبة إلى خطتنا المشتركة اجتماعين في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤ و٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥. وهدف هذان الاجتماعان إلى وضع مشروع قرار بشأن المدخلات الثلاثية في مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، والذي من شأنه أن يسلّط الضوء على الدور الذي يمكن أن تؤديه منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة، بقصد إحالتها إلى مؤتمر العمل الدولي في دورته ١١٣ (٢٠٢٥) من أجل اعتمادها المحتمل.

٢. وبناءً على طلب الفريق العامل، أعدّ المكتب مشروع نص اعتُبر أساساً جيداً للمناقشة بين أعضاء الفريق. ونظراً لاختلاف الآراء المعرب عنها خلال الاجتماعين، لم يتسنَ التوصل إلى اتفاق بين الأعضاء بشأن جميع النقاط التي كانت موضوع المناقشة. وعليه، طلب أعضاء الفريق من المكتب تنقيح مشروع النص في ضوء تعليقاتهم. وفيما يتعلق بالنقاط التي لم يتوصل الأعضاء إلى توافق في الآراء بشأنها، اعتمد المكتب صيغة اتُّفق عليها مسبقاً، مستمدة على وجه الخصوص من إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل (٢٠١٩). ويرد في ملحق هذه الوثيقة النص المنقح لمشروع القرار الذي يتضمن الرسائل الرئيسية للمدخلات الثلاثية في مؤتمر القمة والتي اعتمدها مجلس الإدارة في دورته ٣٥٢ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤).[٢]

[١] الوثيقة GB.350/INS/6(Add.1)

[٢] الوثيقة GB.352/INS/21/1(Rev.2)

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

٣. وتماشياً مع خارطة الطريق المتفق عليها، سيجتمع مجلس الإدارة في الأسبوع الأول من دورته الحالية وفق نسق لجنة جامعة. وستنقسم أعماله إلى قسمين: من شأن القسم الأول أن يوفر فرصة لاستهلال حوار مع الميسرين المشاركين والمسؤولين عن العملية التحضيرية الحكومية الدولية المفضية إلى مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية. وسيخصَص القسم الثاني لتبادل الآراء بشأن مشروع القرار. وخلال الأسبوع الثاني، سينظر مجلس الإدارة، وفق تشكيله العادي، في مشروع القرار بغية إحالته إلى مؤتمر العمل الدولي في دورته ١١٣ (٢٠٢٥) من أجل اعتماد محتمل.

◄ آخر المستجدات

٤. بناءً على طلب مجلس الإدارة في دورته ٣٥٢ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤)، أحال المدير العام في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤ الرسائل الثلاثية الرئيسية التي اعتمدها مجلس الإدارة إلى الميسرين المشاركين المسؤولين عن العملية التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية وإلى وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأمين العام للأمم المتحدة.

٥. وجرى إبقاء رئيسة مجموعة الحكومات والمنسقين الإقليميين لمجلس الإدارة على علم بالتطورات الهامة المتعلقة بالمفاوضات الحكومية الدولية الجارية في نيويورك بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة.

٦. وفي ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤، عُقد الاجتماع الأول لفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات. وأنشأ الأمين العام للأمم المتحدة فرقة العمل هذه لدعم الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة. ويرأس الفرقة نائبة الأمين العام للأمم المتحدة وتضم رؤساء أكثر من ٢٠ برنامجاً وصندوقاً ووكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة فضلاً عن رؤساء اللجان الإقليمية. وتستضيف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة أمانة فرقة العمل التي تضم مجموعة من نقاط الاتصال على مستوى المديرين وخمسة أفرقة تشغيلية، ومنظمة العمل الدولية ممثلة فيها.[٣] ومن المتوقع أن تستهل فرقة العمل أنشطتها التشغيلية في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥.

◄ مشروع القرار

٧. **إنّ مجلس الإدارة:**

(أ) أحاط علماً بتقرير الفريق العامل بشأن العقد الاجتماعي الجديد بالنسبة إلى خطتنا المشتركة الوارد في الوثيقة GB.353/INS/17؛

(ب) قرر إحالة مشروع القرار بشأن مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، بالصيغة التي أعدّها الفريق العامل والواردة في ملحق التقرير، والتي تتضمن الرسائل الثلاثية الرئيسية الموجهة إلى مؤتمر القمة، التي اعتمدها مجلس الإدارة في دورته ٣٥٢ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤) إلى مؤتمر العمل الدولي في دورته ١١٣ (٢٠٢٥) من أجل اعتماد محتمل؛

(ج) طلب من المدير العام:

"١" بأن يواصل اتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان المساهمة الكاملة لمنظمة العمل الدولية في مؤتمر القمة ومتابعته، بالتنسيق مع الفريق العامل والهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية؛

"٢" بأن يغتنم كل فرصة سانحة للترويج للرسائل الثلاثية الرئيسية لمؤتمر القمة؛

"٣" بأن يراعي، عند تنفيذ البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧، ضرورة أن تضطلع منظمة العمل الدولية بدور ريادي في متابعة مؤتمر القمة.

[٣] تشمل الأفرقة التشغيلية المجالات التالية: "١" الترتيبات اللوجيستية والاتفاقات مع البلد المضيف؛ "٢" الدعم الوظيفي والتحليلي؛ "٣" الدعم الحكومي الدولي؛ "٤" التواصل والتوعية؛ "٥" مشاركة أصحاب المصلحة.

◄ الملحق

مشروع قرار بشأن "مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي" لعام ٢٠٢٥ تحت عنوان "مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية"

إنّ المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية المنعقد في جنيف في دورته ١١٣، ٢٠٢٥،

إذ يشير إلى إعلان فيلادلفيا (١٩٤٤) والدور الرئيسي الذي اضطلعت به منظمة العمل الدولية في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥ في كوبنهاغن وفي متابعته، بما في ذلك اعتماد إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (١٩٩٨) بصيغته المعدّلة في عام ٢٠٢٢ وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة (٢٠٠٨) بصيغته المعدّلة في عام ٢٠٢٢ وإعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل (٢٠١٩)،

وإذ يرحّب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد مؤتمر قمة اجتماعي عالمي تحت عنوان "مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية"، المقرر عقده في قطر في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥ ويمثل فرصة فريدة لإعادة الالتزام بإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل لعام ١٩٩٥، وتقييم التقدم المحرز ومعالجة الثغرات التنفيذية ذات الصلة وتعزيز البُعد الاجتماعي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ يؤكد مجدداً أنه لا يمكن إحلال السلام الدائم إلا إذا كان قائماً على أساس العدالة الاجتماعية وأنّ السلام والأمن وحقوق الإنسان والنمو الاقتصادي المستدام والشامل والعدالة الاجتماعية كلها عناصر أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية،

وإذ يضع في اعتباره أنّ التجارب المستخلصة من القرن الماضي تؤكد أنّ العمل المستمر والمتضافر الذي تؤديه الحكومات وممثلو أصحاب العمل وممثلو العمال أمرٌ ضروري لتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية وتعزيز سلام عالمي ودائم،

وإذ يؤكد على أهمية دور منظمة العمل الدولية في النهوض بالمواضيع الأساسية الثلاثة المترابطة والمتعاضدة للتنمية الاجتماعية، وهي القضاء على الفقر وتوسيع نطاق العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية وتوفير العمل اللائق للجميع وتعزيز الإدماج الاجتماعي،

وإذ يشدد على الأهمية المحورية للدعائم الأربع لبرنامج العمل اللائق، وهي استحداث فرص العمل والحماية الاجتماعية والحقوق في العمل والحوار الاجتماعي، في النهوض بالتنمية الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة،

وإذ يقر بأنّ أوجه انعدام المساواة في عالم العمل قائمة منذ عام ١٩٩٥، في حين ظهرت فرص وتحديات جديدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالابتكار التكنولوجي والتحولات الديمغرافية وتغير المناخ، وكلها عوامل لها تأثير مباشر على التنمية الاجتماعية،

وإذ يؤكد من جديد على ضرورة مواجهة الانعكاسات الاجتماعية التي قد تنشأ عن إصلاح السياسات الاقتصادية وإعادة هيكلة الدين الخارجي،

وإذ يسلّط الضوء على الولاية الدستورية لمنظمة العمل الدولية في تعزيز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية استناداً إلى هيئاتها المكونة الثلاثية الفريدة ووظيفتها المتمثلة في وضع المعايير واختصاصها الأساسي في التحضير لمؤتمر القمة وسير أعماله ومتابعته بشأن المسائل المتعلقة بولايتها،

وإذ يقرّ بالدور المركزي للحوار الاجتماعي - الثلاثي والثنائي على حد سواء - كآلية رئيسية لإدارة سوق العمل في التوصل إلى تحقيق نتائج متوازنة اقتصادياً واجتماعياً والنهوض بالتنمية الاجتماعية،

وإذ يشير إلى ميثاق المستقبل الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٢٤، والذي قررت فيه الدول الأعضاء "الانتهاء إلى مخرجات طموحة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود تحت عنوان 'مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية' في عام ٢٠٢٥" والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في عام ٢٠٢٥، الذي سيعالج الحاجة الملحة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تنفيذاً كاملاً ودعم إصلاح الهيكلية المالية الدولية،

وإذ يقرّ بدور منظمة العمل الدولية بوصفها الوكالة الرائدة المسؤولة عن مؤشرات الهدف ٨،

وإذ يسلّم بأهمية تعزيز اتساق السياسات والتعاون الدولي، بما يتماشى تماماً مع الأولويات الوطنية ويراعي الظروف الوطنية المحددة ويُكمّل الجهود الوطنية الرامية إلى النهوض بالتنمية الاجتماعية،

وإذ يحث جميع الدول الأعضاء على الوفاء بمسؤوليتها عن تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية من خلال وضع عقد اجتماعي عالمي متجدّد يستند إلى نهج متمحور حول الإنسان، بالتشاور الوثيق مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال،

يدعو جميع الدول الأعضاء التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق تنميتها الاجتماعية، بالتشاور مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، إلى ما يلي:

١. ضمان المشاركة المناسبة لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في التحضير لمؤتمر القمة وسير أعماله ومتابعته من خلال:

(أ) إشراك هذه المنظمات في الأعمال التحضيرية الوطنية لمؤتمر القمة وفي تنفيذ نتائجه؛

(ب) النظر في إمكانية إدماج ممثلين عن منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال بصفة مستشارين في الوفود الوطنية إلى مؤتمر القمة؛

(ج) النظر في الترتيبات العملية لضمان المشاركة الفعالة لممثلي منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في مؤتمر القمة؛

٢. ضمان أن تراعي نتائج مؤتمر القمة مراعاةً تامةً الرسائل الثلاثية الرئيسية التي اعتمدها مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في دورته ٣٥٢ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤)، على النحو المبين أدناه؛

٣. منح منظمة العمل الدولية، بما في ذلك هيئاتها المكونة الثلاثية، دوراً ريادياً في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، في المجالات المرتبطة بولايتها، بما يشمل ما يلي:

(أ) استحداث عمالة كاملة ومنتجة ومختارة بحرية وتحقيق العمل اللائق للجميع كهدف أساسي للخطط الوطنية، من خلال تنفيذ استراتيجيات إنمائية مؤاتية للعمالة، بما يشمل سياسات تؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي غني بالوظائف وشامل للجميع؛

(ب) وضع معايير العمل الدولية وترويجها والتصديق عليها والإشراف عليها، ومن خلال آليات الحوار الاجتماعي القوية والمؤثرة والشاملة، مراعاة جميع المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وهي الحرية النقابية والاعتراف الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية والقضاء الفعلي على عمل الأطفال والقضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي والقضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة والحق في بيئة عمل آمنة وصحية؛

(ج) التحقيق التدريجي للحماية الاجتماعية الشاملة والمستدامة بوتيرة متسارعة ووفقاً للظروف الوطنية بهدف تحقيق المقصد ١-٣ من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠؛[١]

(د) توسيع نطاق البرامج والسياسات المتعلقة بعمالة الشباب، بهدف الإدماج المستدام للشباب في سوق العمل، بما في ذلك عن طريق تسهيل الانتقال من المدرسة إلى العمل وتطوير نُظم تلمذة صناعية جيدة؛

(ه) تحسين تنمية المهارات وتشجيع التعلم المتواصل لتعزيز قابلية الاستخدام؛

(و) تعزيز بيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة، بما في ذلك المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر، وكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

(ز) الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، بما في ذلك عن طريق تهيئة الظروف الإطارية التي تمنع إضفاء السمة غير المنظمة على الوظائف والوحدات الاقتصادية؛

(ح) تعزيز البُعد الاجتماعي للسياسات الرامية إلى تخضير الاقتصاد واستحداث فرص عمل لائقة مؤاتية للمناخ من خلال تصميم وتنفيذ خطط الانتقال العادل؛

[١] ينص المقصد ١-٣ من أهداف التنمية المستدامة على "استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام ٢٠٣٠".

(ط) القضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة وتعزيز المساواة بين الجنسين وإدماج الأفراد والفئات في أوضاع استضعاف؛

(ي) استحداث فرص عمل لائقة للعمال المعرضين بشكل متزايد لخطر الاستغلال، بمن فيهم اللاجئون والعمال المهاجرون؛

(ك) تعزيز مؤسسات سوق العمل، بما يشمل الحوار الاجتماعي الثلاثي والثنائي على السواء؛

(ل) وضع أطر اقتصاد الرعاية - بما في ذلك الرعاية الصحية - التي تعزز العمل اللائق للعاملين في مجال الرعاية وتقوّي بنيته التحتية؛

(م) رصد ورسم معالم الاستجابة للفرص والتحديات الناشئة عن الابتكار التكنولوجي في عالم العمل، لا سيما من خلال الاعتماد على المعارف التي ينتجها مرصد منظمة العمل الدولية بشأن الذكاء الاصطناعي والعمل في الاقتصاد الرقمي، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(ن) تعزيز وتنفيذ استراتيجيات شاملة ومتكاملة ومستدامة لمواجهة أوجه انعدام المساواة في عالم العمل؛

٤. ضمان توفير الوسائل المناسبة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة، بما في ذلك مستويات كافية من الاستثمار لاستحداث فرص عمل لائقة من خلال حشد الموارد المحلية والدولية على السواء؛

٥. إرساء إطار قوي لرصد التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، يأخذ في الاعتبار الظروف والأولويات الوطنية، ويعترف بالولاية الدستورية لمنظمة العمل الدولية وبدورها الريادي في المسائل المتعلقة بولايتها؛

٦. تشجيع التعاون الإقليمي وتبادل أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة؛

٧. تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، حسب الاقتضاء، بمشاركة كاملة من الشركاء الاجتماعيين، ومن خلال نهج منسق بين جميع المنظمات المعنية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية وغيرها من الوكالات الإنمائية؛

٨. التعاون من خلال مبادرات متعددة أصحاب المصلحة، مثل التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية والمسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقالات عادلة، في دعم تنفيذ نتائج مؤتمر القمة؛

٩. ضمان الاستنارة بنتائج مؤتمر القمة في المناقشات المتعلقة بالنهوض بالتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ وما بعده.

الرسائل الرئيسية الموجهة إلى مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي تحت عنوان "مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية" التي اعتمدها مجلس إدارة منظمة العمل الدولية في دورته ٣٥٢

(تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤)

١. يرحّب مجلس إدارة مكتب العمل الدولي بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية عام ٢٠٢٥ لتقييم التقدم المحرز ومعالجة الثغرات وإعادة الالتزام بإعلان كوبنهاغن لعام ١٩٩٥ بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل وتنفيذه وإعطاء زخم نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.[١] وفي الأوقات العصيبة التي نعيشها اليوم، سيشكل مؤتمر القمة العالمي الثاني فرصة لحشد المجتمع الدولي وراء الهدف المشترك المتمثل في النهوض بالتقدم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية كمساهمة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة والسلم والأمن. كما يشكل التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية الذي أنشئ مؤخراً منبراً تعاونياً للإجراءات التي تسهم في تحقيق هذا الهدف.

٢. ويسلّم مجلس الإدارة بأنّ المواضيع الرئيسية الثلاثة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥ الذي عُقد في كوبنهاغن، التي تُعتبر الركائز الثلاث للتنمية الاجتماعية - وهي القضاء على الفقر والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع والإدماج الاجتماعي - تحتفظ بأهميتها وتظل ليس فقط وثيقة الصلة بل مترابطة ارتباطاً وثيقاً. وإذ يؤكد مجلس الإدارة من جديد على أنّ العمل ليس سلعة، فإنه يشير إلى أنّ هدفَي العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية وتوفير العمل اللائق للجميع، يتسمان ببالغ الأهمية في النهوض بالتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. كما يشدد على دور القطاع الخاص بوصفه المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل، مع الاعتراف بدور القطاع العام بوصفه صاحب عمل مهماً ومزوداً للخدمات العامة والبنية التحتية جيدة النوعية.

[١] الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ٢٦١/٧٨، عقد "مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي" تحت عنوان "مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية"، القرار A/RES/78/261، (٢٠٢٤)؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ٣١٨/٧٨، طرائق عقد "مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي" تحت عنوان "مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية"، القرار A/RES/78/318، (٢٠٢٤).

٣. واقتناعاً من مجلس الإدارة بأنّ تحقيق طموحات مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية سيتطلب بيئة اقتصادية وتجارية وتنظيمية مؤاتية ومستقرة، فإنه يشدد على الحاجة إلى سياسات تفضي إلى نمو اقتصادي يولّد فرص العمل واستحداث فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة للجميع. وهو مقتنع بأنّ تحقيق هذه الطموحات سيتطلب أيضاً تطبيق مبادئ الإدارة السديدة القائمة على سيادة القانون والمؤسسات الخاضعة للمساءلة والتنظيم الفعال لتجنب البيروقراطية وعدم اليقين القانوني. ويشدد مجلس الإدارة على ضرورة إرساء نظام مالي دولي يدعم البلدان في مواكبة التحولات التي تؤثر على عالم العمل، مع مراعاة الوضع الخاص للبلدان النامية.

٤. وإذ يشدد مجلس الإدارة على أنّ الحوار الاجتماعي يسهم في التماسك المجتمعي، وعلى أنه محوري بالنسبة لاقتصاد جيد الأداء ومنتج، فإنه يدعو مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى تسليط الضوء على دور ومساهمة الحوار الاجتماعي بوصفه آلية رئيسية للإدارة السديدة في تعزيز التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية. وإذ يشدد مجلس الإدارة كذلك على الدور المحوري للشركاء الاجتماعيين وشرعيتهم الديمقراطية في تمثيل الاقتصاد الحقيقي وخبرتهم المباشرة في عالم العمل، فإنه يدعو مؤتمر القمة إلى مراعاة وجهات نظر الشركاء الاجتماعيين في أعماله التحضيرية ومداولاته ونتائجه.

٥. وإذ يسلط مجلس الإدارة الضوء على استمرار أهمية وملاءمة الالتزام ٥ الصادر عن مؤتمر القمة العالمي الأول لعام ١٩٩٥ بشأن تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل، فإنه يدعو مؤتمر القمة العالمي الثاني إلى جعل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات (الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة) هدفاً شاملاً في أعماله التحضيرية ومداولاته ونتائجه.

نحو عقد اجتماعي عالمي متجدد

٦. إنّ مجلس الإدارة، إذ يذكّر بأنّ الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية وافقت بالإجماع في الدورة ١١٢ (٢٠٢٤) لمؤتمر العمل الدولي، على تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية بعنوان "نحو عقد اجتماعي متجدد"، يدعو مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى تجديد العقد الاجتماعي العالمي لمعالجة الثغرات في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن لعام ١٩٩٥ بشأن التنمية الاجتماعية، فضلاً عن التحديات العالمية الراهنة المطروحة أمام التنمية الاجتماعية.

٧. وإدراكاً منه بأنّ العالم يواجه فرصاً ملحوظة ومخاطر وتحديات كبيرة مدفوعة بالاتجاهات العالمية مثل الابتكارات التكنولوجية والتحولات الديمغرافية وتغير المناخ؛ وأنّ التقدم نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يحتاج إلى تسريع لمكافحة المشاكل المستمرة المتمثلة في الفقر والسمة غير المنظمة والبطالة، فضلاً عن تزايد أوجه انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ وأنّه بات من الضروري تعزيز الثقة بالمؤسسات العامة والإدارة السديدة على المستويين الوطني والدولي، يدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى إعادة تأكيد المسؤولية الجماعية لجميع الدول في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال عقد اجتماعي متجدد يستند إلى نهج يركز على الإنسان، على أن يوضع بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين ويستند إلى الركائز الثلاث للتنمية الاجتماعية، مع إيلاء اعتبار خاص للعناصر الواردة أدناه.

القضاء على الفقر

٨. فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، يوصي مجلس الإدارة بالتركيز على الأولويات التالية.

(أ) وضع فرص العمل اللائق والمنشآت المستدامة والتنمية الاقتصادية في صميم استراتيجيات الحد من الفقر.

إنّ مجلس الإدارة، اقتناعاً منه بأنّ هدف القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ لن يتحقق ما لم يحرَز مزيد من التقدم في استحداث فرص عمل جيدة، يحيط علماً بأنّ الأمثلة الناجحة لاستراتيجيات الحد من الفقر تشير إلى أنّ التحول الاقتصادي الداعم للتنمية، الذي تدعمه المنشآت المستدامة وعملية استحداث فرص العمل اللائقة والمنتجة، يؤدي دوراً رئيسياً في هذا السياق. ولذلك، يدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى النظر في خيارات لمساعدة البلدان على توسيع قاعدتها الإنتاجية، بالانتقال من الأنشطة منخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة الأكثر إنتاجية، عن طريق تشجيع الاستثمارات في القطاعات المستهدفة وإرساء بيئة داعمة للمنشآت المستدامة، بما في ذلك المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر، مع الاعتراف في الوقت نفسه بالمساهمة الكبيرة للقطاع العام في الحد من الفقر عن طريق الاستثمار في القطاعات كثيفة العمالة وتطويرالبنية التحتية وبرامج العمالة العامة. وبغية ضمان استفادة الفقراء من الفرص التي يتيحها النمو الشامل والمشترك على نطاق واسع، يؤكد مجلس الإدارة على أهمية اعتماد تدابير فعالة لتعزيز الإنتاجية، بما في ذلك تنمية المهارات وتسهيل حصول العمال على الحماية الاجتماعية وحماية العمال الملائمتين.

(ب) تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة، بما في ذلك أرضيات الحماية الاجتماعية، لمنع الفقر والحد منه من خلال تعزيز نظم الحماية الاجتماعية العالمية والكافية والمستدامة والشاملة.

على الرغم من إحراز بعض التقدم في توسيع نطاق التغطية الاجتماعية، لا يزال اليوم أكثر من ٤ مليارات شخص يفتقرون إلى أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التغطية الصحية. ولذلك، يدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني إلى إعادة التأكيد على ضرورة توسيع نطاق هذه التغطية بما يكفل حصول الجميع على الحماية الاجتماعية الشاملة والكافية والمستدامة، ولا سيما العمال، بمن فيهم العاملون لحسابهم الخاص والعاملون في الاقتصاد غير المنظم والاقتصاد الريفي. وإذ يشير مجلس الإدارة إلى إمكانية سد الثغرات في تمويل الحماية الاجتماعية من خلال حشد الموارد المحلية في معظم البلدان، فإنه يوصي بأن يعهد مؤتمر القمة العالمي الثاني إلى النظام متعدد الأطراف - الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية - بالعمل معاً بشكل أوثق لدعم البلدان الراغبة في توسيع حيزها المالي بشكل مستدام لدعم الحماية الاجتماعية.

العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع

٩. فيما يتعلق بتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، يذكّر مجلس الإدارة بالدور المركزي للهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع) ويوصي بالتركيز على الأولويات التالية.

(أ) تعزيز مؤسسات العمل وقدرات الناس على الاستفادة من الفرص المتاحة في عالم متغير.

"١" لدى اتباع نهج يركز على الإنسان إزاء التحولات الهيكلية التي تؤثر على عالم العمل، يدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى توصية الدول الأعضاء بأن تعتمد لوائح وسياسات عمل فعالة وعادلة وأن تستثمر في بناء مؤسسات سوق عمل قوية وفعالة وخاضعة للمساءلة، بما في ذلك لأغراض الحوار الاجتماعي. ويشمل ذلك تعزيز التصديق على معايير العمل الدولية وتنفيذها والإشراف عليها، فضلاً عن تعزيز حقوق العمال، وهو عنصر أساسي لتحقيق النمو الشامل والمستدام، مع التركيز على الحرية النقابية والاعتراف الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية باعتبارهما من الحقوق التمكينية.

ويؤكد مجلس الإدارة من جديد أنّ جميع العمال بحاجة إلى حماية كافية، بما يتماشى مع برنامج العمل اللائق، بما في ذلك:

- احترام الفئات الخمس من المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وهي الحرية النقابية والاعتراف الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية؛ القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي؛ القضاء الفعلي على عمل الأطفال؛ القضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة؛ بيئة عمل آمنة وصحية؛
- أجر معيشي يتماشى مع مبادئ منظمة العمل الدولية؛
- حد أقصى لوقت العمل، مع مراعاة الظروف الوطنية.

كما يعيد مجلس الإدارة التأكيد على الأهمية المستمرة لعلاقة العمل كوسيلة لتوفير اليقين والحماية القانونية للعمال، مع الاعتراف بنطاق السمة غير المنظمة والحاجة إلى ضمان اتخاذ إجراءات فعالة لتحقيق الانتقال إلى السمة المنظمة. ومن الضروري ضمان أن تؤدي ترتيبات العمل ونماذج الإنتاج ومشاريع الأعمال المتنوعة، بما في ذلك في سلاسل التوريد والإمداد المحلية والعالمية، إلى زيادة فرص التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتوفير العمل اللائق، وتفضي إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية. ويؤكد المجلس مجدداً أنّ المنشآت المستدامة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، نظراً لمساهمتها في خلق فرص العمل والابتكار والعمل اللائق، بحاجة إلى بيئة مؤاتية للازدهار، فضلاً عن حوافز كافية للتكيف والاستثمار.

"٢" ويدعو مجلس الإدارة كذلك مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى التوصية بتعزيز التنسيق بين سياسات العمالة وغيرها من سياسات الاقتصاد الكلي على المستوى الوطني، مع إعطاء الأولوية للتعليم الجيد وتنمية المهارات والتعلم المتواصل من أجل زيادة قابلية العمال للاستخدام وتلبية احتياجات سوق العمل الحالية والمتوقعة. وهذا مهم بشكل خاص في السياقات الديمغرافية المختلفة. ومن الضروري أيضاً تحسين نوعية خدمات التوظيف العامة وإمكانية الوصول إليها لمساعدة العمال والمؤسسات على مواكبة التحولات الحالية. وفي هذا الصدد، يدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة إلى إيلاء اهتمام خاص لعمالة الشباب،

بما في ذلك الانتقال من المدرسة إلى العمل، وتشجيع وضع استراتيجيات للتعلم المتواصل باعتبارها مسؤولية مشتركة للحكومات والشركاء الاجتماعيين.

"٣" ويدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى الاعتراف بالتحديات الكامنة في الهجرة، والتي هي نتيجة لعوامل مثل النزاعات وتغير المناخ والتحولات الديمغرافية والفقر، وهي تحديات لا تتجاوز الحدود الوطنية. كما يدعو مؤتمر القمة إلى دعم الجهود الدولية الرامية إلى ضمان ظروف عمل لائقة للعمال المهاجرين واللاجئين، مع الاعتراف بإسهامهم الإيجابي في البلدان المضيفة والاهتمام بتسخير إمكاناتهم من خلال تعزيز نهج للحراك البشري قائم على الحقوق.

(ب) دعم الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

إنّ مجلس الإدارة، إذ يحيط علماً بأنّ الاقتصاد غير المنظم يمثل ما يقرب من ٦٠ في المائة من العمالة العالمية، ومعظمها في الاقتصاد الريفي، وأنّ أكثر من ٩٠ في المائة من المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر في جميع أنحاء العالم تعمل في القطاع غير المنظم، فإنه يدعو مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى وضع الاقتصاد غير المنظم والاقتصاد الريفي في صميم أولوياته. وإدراكاً منه بأنّ إضفاء السمة المنظمة على الوظائف والوحدات الاقتصادية ومنع إضفاء السمة غير المنظمة عليها يتطلب مجموعة شاملة من الإجراءات المتسقة والمنسقة، بما في ذلك السياسات الاقتصادية والتنظيمية والمالية وسياسات العمالة والسياسات الاجتماعية، يوصي مجلس الإدارة باعتماد تدابير تهدف إلى دعم المنشآت المستدامة - وخاصة المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر - من خلال تعزيز بيئة أعمال تمكينية، بما في ذلك إطار تنظيمي ومؤسسي سليم، إضافة إلى تحسين فرص الحصول على الائتمان وتدابير تعزيز الإنتاجية. ويوصي أيضاً باعتماد تدابير لتوسيع نطاق الحصول على الحماية الاجتماعية وزيادة الأجور والدخل وحماية حقوق العمال، بما في ذلك من خلال تفتيش العمل، وكلها عناصر أساسية في الانتقال إلى السمة المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، يدرك مجلس الإدارة بالدور الرئيسي الذي يمكن أن تؤديه التكنولوجيات الجديدة في مواجهة تحديات الانتقال من خلال زيادة إنتاجية العمل وتوسيع فرص الدخل والعمل ودعم الحصول على حماية العمال والحماية الاجتماعية الملائمتين.

(ج) دعم الانتقال إلى اقتصاد رقمي متزايد.

تطرح الابتكارات التكنولوجية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، فرصاً وتحديات أمام عالم العمل. ويدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى تشجيع التعاون الدولي من أجل تحقيق تحولات رقمية آمنة تسهم في التنمية المستدامة. وتتمثل إحدى الأولويات في بناء المعارف حول تأثير هذه الابتكارات على سوق العمل من أجل الاستفادة القصوى من كامل إمكانات التقدم التكنولوجي ونمو الإنتاجية في خدمة العمل اللائق والتنمية الاجتماعية قدرالإمكان، مع التقليل إلى أدنى حد من أي أثر سلبي. وإذ يؤكد مجلس الإدارة أنّ الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية قد اتفقت على الحاجة إلى تحديد نهج أكثر اتساقاً لمنصات العمل الرقمية، على أن يتم تحديده في الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦ من خلال مفاوضات ثلاثية لوضع معيار بشأن "العمل اللائق في اقتصاد المنصات"، فإنه يدعو مؤتمر القمة إلى مراعاة الدور المهم الذي يؤديه الشركاء الاجتماعيون في إرساء بيئة تساعد على تقليص الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها واستحداث فرص الدخل وتعزيز تنمية المهارات وضمان احترام حقوق العمال في الاقتصاد الرقمي وتعزيز إمكانات التقدم التكنولوجي لاستحداث فرص العمل اللائق.

(د) دعم الانتقالات العادلة إلى الاقتصاد الأخضر.

إنّ مجلس الإدارة، إذ يعترف بأنّ السياسات الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ يمكن أن تكون لها آثار سلبية خطيرة، لا سيما على أكثر الفئات استضعافاً، فإنه يحث مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية على تشجيع الانتقال العادل للقوى العاملة والمنشآت عند الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار التحديات المحددة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعملية التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، إذا تم تصميمها بعناية من خلال حوار اجتماعي قوي وإذا تم تمويلها بشكل كاف، يمكنها أن ترسي نُظماً إيكولوجية أكثر قوة وتستحدث وظائف لائقة جديدة ومنشآت مستدامة وتبني مجتمعات أكثر شمولاً، من دون ترك أحد خلف الركب. ويدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني إلى إعطاء الأولوية للبُعد الاجتماعي لعمليات الانتقال إلى اقتصاد أكثر اخضراراً وتأثيرها على العمالة، بالاستناد إلى إطار شامل لتنمية المهارات ونظام مالي ملائم. ويشكّل المسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل خير مثال في هذا الصدد.

(هـ) دعم أطر شاملة لاقتصاد الرعاية.

يوصي مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية بتسليط الضوء على الأهمية المجتمعية الهائلة والإمكانات الاقتصادية لأعمال الرعاية، كما يوصيه بأن يقدم الإرشادات إلى الدول الأعضاء لمعالجة مسألة الانتقاص من قيمة أعمال الرعاية وتشجيع الاستثمار والنهوض بالعمل اللائق في اقتصاد الرعاية، تماشياً مع استنتاجات المناقشة العامة بشأن اقتصاد الرعاية التي أجراها مؤتمر العمل الدولي في دورته لعام ٢٠٢٤.

(و) تنفيذ برنامج تحويلي بشأن المساواة بين الجنسين.

يدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى تعزيز تنفيذ برنامج تحويلي بشأن المساواة بين الجنسين في عالم العمل يشمل القضاء على القوالب النمطية الجنسانية والتمييز، في القانون والممارسة على حد سواء، في جميع مجالات العمالة والسياسات الاجتماعية، فضلاً عن تعزيز التوازن بين العمل والحياة لكل من المرأة والرجل. ولا يزال تحقيق المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية والقضاء على العنف والتحرش في مكان العمل من الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها والتي تتطلب بذل المزيد من الجهود. علاوة على ذلك، يدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة إلى تشجيع الاستثمارات في تنمية المهارات وروح تنظيم المشاريع لدى النساء، وكذلك في تعليم الفتيات، لا سيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، مما سيوفر الفرص أمام النساء لتحسين سبل عيشهنّ مع الحفاظ على النمو الاقتصادي.

الإدماج الاجتماعي

١٠. فيما يتعلق بالإدماج الاجتماعي، يوصي مجلس الإدارة بالتركيز على الأولويات التالية.

(أ) تعزيز الحقوق وتكافؤ الفرص للأفراد والفئات في أوضاع استضعاف.

يدعو مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى التركيز على تسريع إحراز التقدم في احترام وتعزيز وإعمال حقوق الإنسان وحقوق العمل للأشخاص المنتمين إلى فئة أو أكثر من الفئات المستضعفة، أو الفئات في حالة استضعاف التي تواجه الاستبعاد والتمييز. ويشمل ذلك الحق في المساواة في المعاملة وفي الحصول على فرص العمل والتعليم والخدمات الأساسية والعمل اللائق والموارد الإنتاجية على قدم المساواة. كما يلزم اتخاذ إجراءات محددة لتسريع مشاركة الفئات المستضعفة في القرارات التي تؤثر عليها.

(ب) اتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة أوجه انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

وفقاً للأمم المتحدة،[٢] عاش ٧١ في المائة من سكان العالم عام ٢٠٢٠ في بلدان زادت فيها أوجه انعدام المساواة في الدخل منذ التسعينات، ومعظمها في الاقتصادات المتقدمة ومتوسطة الدخل، في حين انخفض انعدام المساواة بين البلدان نسبياً. والحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها هو أولوية من أولويات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وهو ما يصبو إليه الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها). وإذ يدرك مجلس الإدارة أنّ أوجه انعدام المساواة يمكن أن تتخذ أشكالاً وأبعاداً عديدة، فإنه يدعو مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للحد من أوجه انعدام المساواة، بما في ذلك عن طريق تشجيع إحراز التقدم نحو تحقيق الهدفين ٨ و١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة). كما يدعو الدول الأعضاء إلى تنفيذ الاستراتيجية الشاملة والمتكاملة لمنظمة العمل الدولية من أجل الحد من أوجه انعدام المساواة في عالم العمل ومنعها، والتي تشمل مجموعة من المبادئ التوجيهية والإجراءات ذات الأولوية. وأخيراً، يوصي مجلس الإدارة مؤتمر القمة العالمي الثاني بأن يدعو النظام متعدد الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ولجانها الإقليمية، فضلاً عن المؤسسات المالية الدولية، إلى العمل معاً بشكل أوثق لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام المساواة على المستويين العالمي والوطني.

---

[٢] انظر:
UN Department of Economic and Social Affairs (UNDESA), *World Social Report 2020: Inequality in a Rapidly Changing World*, 2020.